الحكومة في تحمل بعض النفقات العامة التي كانت تتحملها الشركة .

ووصلت الطاقة الانتاجية لمعمل سدوم الاول الجديد في الربع الاول من عام ١٩٦٦ أعلى حد لها اذ انتجت (٣٣٧١٩٤) طن اي ما يعادل (٦٨ ٪) من انتاج اسرائيل ذلك العام اما المعامل القديمة فكان مجمل انتاجها في العام نفسه فقط (١٦١١١٤) طن وبهذا كان مجموع الانتاج من البوتاس عام١٩٦٦ يقارب النصف مليون طن . وكنتيجة حتمية لزيادة الانتاج في تلك المرحلة زادت مبيعات اسرائيل الداخلية والخارجية بمقدار (٣١ ٪) عن عام ١٩٦٥ . (مجموع ما استهلكته اسرائيل ذلك العام كان ٣٥٠٠ طن) ومن جملة ما عانته اسرائيل ذلك العام ايضا من متاعب اقتصادية ان صناعة الاسمدة البوتاسية في اوربا قد تأثرت نتيجة سوء الاحوال الجوية في حينه . ونتيجة لقلة الارباح ايضا والبالغة (١ ٪) فقط دعا ذلك مساهمي شركة البوتاس الفلسطينية والتي تملك اسهما في شركة اعمال البحر الميت تبلغ قيمتها (١٤٠٤١) مليون جنيه استرليني واموالا سائلة بقيمة (٨٩١) الف جنيه استرليني الى التفكير في حل الشركة وبيع حصتهم فيها . ونتيجة لكل ما سبق فكرت اسرائيل في خطة تقضي بانشاء انابيب لنقل البوتاس من سدوم الى اسدود لتقليل كلفة نقل البوتاس الى اوروبا وقدر لهذا المشروع مدة سنة ونصف السنة لانجازه بكلفة تتراوح ما بين (٥٤٦) و(٧) ملايين دولار .

عام ١٩٦٧ زاد الانتاج الاسرائيلي من البوتاس بمقدار (٣٤٢ ٪) عن عام ١٩٦٦ فزاد انتاج اسرائيل ذلك العام على النصف مليون طن ووصل الى (٥١٤٠٤٤) طنا من البوتاس ، اضافة لانتاجها (٦٦٠٧) اطنان من البرومين و (٣٩١٤٢) طنا من املاح الصوديوم اما مبيعات اسرائيل عام ١٩٦٧ من البوتاس فبلغت (٥٠٤٦٩٥) طنا اي بزيادة قدرها (٣٦٤٧ ٪) عن مبيعات عام ١٩٦٦ .

وبوشر في العام نفسه في انشاء المعمل الثالث في منطقة سدوم لاستخلاص البوتاس وانتاجه ، ومن المقدر ان تكون طاقة المعمل الانتاجية السنوية (٤٠٠) الف طن من كلوريد البوتاسيوم لتصل بذلك الطاقة الانتاجية الاجمالية لاسرائيل من البوتاس الى ما يزيد على المليون طن سنويا .
كذلك فكرت الحكومة الاسرائيلية في انشاء خط للسكة الحديد يربط بين سدوم وديمونة واسدود مساهمة في تقليل كلفة نقل البوتاس الى موانىء التصدير. واستمرت عمليات زيادة الانتاج وتحسينه على المنوال نفسه حتى وصل انتاج اسرائيل من البوتاس عام (١٩٧٠) الى (٧٠٧) آلاف طن بلغت قيمتها اضافة لقيمة النواتج العرضية من املاح اخرى مبلغ (٧٧٤٢) مليون دولار .

شركة البوتاس العربية : منذ ان الحقت الضفة الغربية بالمملكة الاردنية الهاشمية وبعد أن دمر كلوب باشا منشآت شركة البوتاس الفلسطينية شمال البحر الميت كانت هناك فكرة لاعادة بناء المنشآت تمهيدا لاستثمار املاح البحر الميت اولا لمحاولة احلال البوتاس العربي محل البوتاس الاسرائيلي في الاسواق العالمية وثانيا لانعاش المنطقة وايجاد صناعات وطنية تعتمد الخامات الوطنية في الاردن بالاضافة للفوسفات المستخرج من الرصيفة والحسا ليصبح الاردن دولة منتجة لانواع الاسمدة الكيمياوية ومصدرة لها لكي تبني اقتصادا وطنيا متينا . عام ١٩٥٨ اقترح اقامة مصنع للبوتاس شمال البحر الميت حيث وجدت مساحة من الارض مناسبة مساحتها تصل الى (١٢) كيلو مترا مربعا لاقامة احواض التبخير للمياه المسحوبة من البحر في الجهة الجنوبية منه ووجد ايضا ان من الممكن تجفيف مساحات اخرى للغاية نفسها مساحتها (٤٠) كيلومترا مربعا وبذلك يمكن للاردن انتاج (٦٠٠) الف طن من البوتاس في السنة . وتداعت الدول العربية لمساعدة الاردن لتنفيذ المشروع وساهمت كل منها بقسط من رأس المال اللازم للبدء بالمشروع الذي انيطت مهمة اخراجه الى حيز الوجود بالاردن . وبعد اجراء مناقصة عالمية اعطى الاردن شركة Western Knapp Engineering Comp. San Francesco. الاميركية عطاء لاعداد الخطط اللازمةلاقامةهذا المشروع وقدرفيحينه أن يبدأ الاردن انتاجه من البوتاس عام ١٩٦٥ ويصل المشروع الى طاقته العظمى مع بداية عام ١٩٧٠ — قدر لهذا المشروع ان يكلف (٢٠) مليون دولار تدفع من الدول العربية اضافة لمبلغ يتراوح ما بين (٥) الى (١٠) ملايين دولار لانشاء طريق يربط ما بين المنطقة وميناء العقبة . وتكنيا فان طريقة استخلاص البوتاس من مياه البحر الميت المقترحة كانت تقضي باستعمال طريقة التبخير والتعويم وذلك بأن تسحب المياه من قاع البحر حيث الوزن